

جزء من الدين حتى يستوفي جميعه.

وجاء في الدرر شرح الغرر من كتب الخفية: الحق غير منحصر في الملك، بل حق التملك أيضاً حق(1).

ويلاحظ أن هذه التقسيمات محاولات لتنظيم البحث الفقهي على أساس ملاحظة الميزات الخاصة بكل نوع من أنواع الحقوق.

أما القانونيون: فقد كان لهم منهج خاص في التقسيم، فقسموا الحقوق(2) إلى: حقوق دولية، وحقوق داخلية، وقسموا الحقوق الداخلية إلى حقوق سياسية، وحقوق مدنية. والحقوق السياسية: هي الحقوق التي ينشئها القانون للأفراد بمناسبة تنظيمه للحكم وسلطاته المختلفة، فهي حقوق تمنح للأفراد باعتبارهم شركاء في إقامة النظام السياسي للجماعة، وذلك: كحق الانتخاب وحق الترشيح.

ثم قسموا الحقوق المدنية – وهي التي تهدف إلى تحقيق مصالح الأفراد بشكل مباشر – إلى: حقوق عامة، وحقوق خاصة. والحقوق العامة: هي التي تهدف إلى إحاطة شخص الإنسان بالرعاية والاحترام الواجبين، وهي التي سماها القانون (بالحقوق الملازمة للشخصية)، والتي يعد إنكارها إهداراً لآدمية الإنسان، مثل: حق الإنسان في سلامة جسده، وحرمة مسكنه، وفي التملك والتنقل.

وقسموا الحقوق الخاصة: – وهي التي تنشأ نتيجة روابط الأفراد بعضهم ببعض بمقتضى قواعد القانون الخاص بفروعه المختلفة – إلى: حقوق الأسرة -: وهي التي تفررها قوانين الأحوال الشخصية – والحقوق المالية، وهي التي يمكن تقويمها بالمال فهي تخول صاحبها قيمة مادية تقدر بالمال.

---

1 – القاضي محمد بن فراموز، درر الأحكام شرح غرر الأحكام 2: 144.

2 – انظر في تقسيمات القانونيين للحقوق للدكتور الشرفاوي، نظرية الحق: 31 – 40 ونظرية

الحق للدكتور حسين نوري: 18 – 32، والدكتور إسماعيل غانم، محاضرات في النظرية العامة

للحق: 18 – 50 والدكتور محمد سامي مذكور، نظرية الحق 10 – 17

